

Distr.: General  
25 January 2008  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة عشرة

فيينا، ١٤-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

توجيهات بشأن السياسة العامة من أجل برنامج مكافحة الجريمة  
التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة  
منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك  
مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية

## تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

### مذكرة من الأمين العام

هذا التقرير عن الدورة السادسة عشرة لمجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، المعقودة يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في تورينو، إيطاليا، مقدّم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفقا للنظام الأساسي للمعهد، الذي هو مرفق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩. فالفقرة ٣ (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي تنص على أن يقدم مجلس أمناء المعهد تقارير دورية إلى المجلس عن طريق لجنة منع الجريمة ومكافحتها (التي حلت محلها فيما بعد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١).



## تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة عن دورته السادسة عشرة

(تورينو، إيطاليا، ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

### أولاً - مقدّمة

١- وفقاً للمادة الرابعة من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٥٦/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩، عقد مجلس الأمناء دورته السادسة عشرة في تورينو، إيطاليا، يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعملاً بالفقرة ٣ (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي، يقدم المجلس طيه تقريره إلى المجلس عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

### ثانياً - النظر في برنامج العمل والمقترحات المتصلة بالميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واستعراض أنشطة المعهد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتقييمها

٢- قِيمَ المجلس باستحسان أنشطة المعهد المنجزة والجارية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ووافق على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما يتصل به من مقترحات تتعلق بالميزانية، واضعاً في اعتباره المهام الإدارية والمالية التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٦/١٩٨٩، وبعد أن نظر في تقرير مدير معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة عن أنشطة المعهد لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبرنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣- ووافق المجلس على الهيكل التنظيمي المقترح للمعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأعاد تأكيد منصبين عاليين من فئة ر-٥ (L5) بعد مراجعتهما (موظف تنفيذي لبرنامج البحوث التطبيقية وموظف تنفيذي لبرنامج الموارد والشراكات).

٤- ورحب المجلس بالإسقاطات المالية التي وُضعت على أساس التزامات متوقعة بالإضافة إلى الأموال المتلقاة والأموال المتعهد بها والالتزامات المبدئية.

٥- ووافق المجلس على اعتماد يصل إلى ٣٢ ١٥٨ ٣٠٠ دولار (من دولارات الولايات المتحدة) لميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. يمول من صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الحساب الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، على النحو التالي:

## بدولارات الولايات المتحدة

٢٢ ٢٣٢ ٣٠٠	التحليل والعمليات
٥٧٦ ٧٠٠	التنظيم والإدارة
٧ ٦٧٤ ١٠٠	تكاليف الموظفين
١ ٦٧٥ ٢٠٠	تكاليف دعم البرامج
٣٢ ١٥٨ ٣٠٠	مجموع الاعتماد

ودفع المعهد أيضاً إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا تكاليف دعم البرامج والتي بلغت قيمتها ٢٠٢ ٥٠٠ دولار.

- ٦- وأشار المجلس إلى أن تنفيذ الميزانية والبرامج الإضافية مرهون بتوافر التمويل وأنه ينبغي استشارة أعضاء المجلس إذا ما اقترحت أي تغييرات رئيسية على برنامج العمل.
- ٧- وأذن المجلس لمدير المعهد بإعادة توزيع موارد بنسبة لا تتجاوز ١٠ في المائة بين أبواب الاعتمادات في الميزانية. كما قد تكون بعض التغييرات مرهونة بموافقة المجلس عليها. وأوصى المجلس بعدد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية.

### ألف- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

- ٨- خلال الفترة التي يشملها التقرير، شهدت إدارة المعهد العليا عدة تغييرات. فقد استقال نائب المدير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ثم استقال المدير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعيّن موظفان مسؤولان بالوكالة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، عمل ثانيهما بعد ذلك نائبا للمدير من تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتولى السيد ساندرو كالفاني منصبه كمدير في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٧. واستهلّ المدير الجديد، عند استلامه لمهامه، برنامجاً إصلاحياً واستراتيجية وأنشطة جديدتين وهيكل تنظيمياً جديداً للمعهد.
- ٩- ويُمَوّل المعهد من مساهمات طوعية تُدفعُ إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتُقيّدُ في الحساب الفرعي الخاص بمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

- ١٠- وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أبقى المعهد مكتب اتصال في روما أوكلت إليه مهام إقامة صلات بمؤسسات البلد المضيف ومنظمات المجتمع المدني واستكمال الأنشطة الوصولة

العامة في إيطاليا في مركز المعلومات الإقليمي للأمم المتحدة، على أساس اتفاق مع إدارة شؤون الإعلام في نيويورك. وللإضطلاع بهذه المهام، وقرّ البلد المضيف للمعهد المبني مجاناً وزاد مساهمته الطوعية المرصودة لأغراض عامة. ونهض مكتب الاتصال بعمل الأمم المتحدة وأهدافها ووفّر المساعدة خلال زيارات الأمين العام وغيره من كبار موظفي الأمم المتحدة وحافظ على موقعه الخاص على الإنترنت باللغة الإيطالية. كما وقرّ مكتب الاتصال مكتبة مرجعية وقام بأنشطة في مجالي الدعوة إلى المناصرة والعلاقات العامة بالتعاون مع مقر المعهد.

١١ - ونتيجة للزيادة الشاملة في العمليات، ازدادت الأنشطة الإدارية الاعتيادية للمعهد بشكل تناسبي. وبعد إجراء عملية تدقيق حسابي، أوصي بتقديم تحليل مفصّل لطبيعة الرصيد المالي. واستجابة لذلك الطلب، انتهى المعهد، بمساعدة من دائرة إدارة الموارد المالية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من عملية استعراض متعمّق لسجلات المعهد المالية أبرز فيها الأموال المرصودة لأغراض عامة مقابل الأموال المرصودة لأغراض خاصة. وأدرج المعهد في نظام المعلومات الإدارية المتكامل التابع للأمم المتحدة.

١٢ - وتواصل ازدياد عدد المؤلفات التي تتكوّن منها المكتبة وكذلك عدد مستخدمي المكتبة. كما حسّنت الخدمات المتاحة بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر وسبل الوصول إلى المصادر الإلكترونية. وتم تحديث الدليل الجنائي العالمي والثبت المرجعي عن الاتجار بالبشر المعروفين على الإنترنت. وجمّع ثبت مرجعي جديد حول الجريمة المنظمة والفساد. وتشمل مقتنيات المكتبة أكثر من ١٨ ٠٠٠ دراسة متخصصة و ١ ١٠٠ مجلة وحولية وعشرات الآلاف من وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والوطنية؛ كما تتضمن المكتبة أشرطة فيديو وأقراصاً مدمجة ومؤلفات حول مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية. وحسّنت دائرة تكنولوجيا المعلومات البنية التحتية وساهمت في استحداث مواد إعلامية جديدة. ونظّم المعهد عدة أحداث عامة دولية ووضع مواد إعلامية تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ونشرها، كما ساعد هيئات في الأمم المتحدة على إصدار تقارير جديدة وتنظيم أحداث عامة.

١٣ - وتقابل مجالات العمل الموضوعية الرئيسية للمعهد الأولويات التي وضعتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويعكف المعهد الآن على وضع برنامج بحوث تطبيقية يتضمن أنشطة مقسّمة إلى أربع وحدات موضوعية رئيسية هي: إصلاح نظام العدالة؛ وإدارة الأمن/مكافحة الإرهاب؛ ومكافحة الاتجار بالبشر والجرائم المستجدة؛ والدراسات والتدريب والدورات الدراسية.

١٤ - وقد اضطلعت وحدة إصلاح نظام العدالة بمشاريع تتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح نظم العدالة الجنائية وبناء القدرات التشغيلية وقضاء الأحداث وحماية حقوق الطفل، إلى جانب مشاريع للتدريب المتقدّم تهدف إلى ترويج نظم عدالة جنائية نزيهة وقادرة على التصدي بفعالية للجرائم الخطيرة. وتم الاضطلاع بهذه الأنشطة من خلال بحوث عملية المنحى. وقدّم المعهد المساعدة إلى كل من أنغولا وموزامبيق من أجل تعزيز نظمها الخاصة بقضاء الأحداث، وذلك من خلال إجراء أنشطة تدريبية ودعم المؤسسات ذات الصلة وتوفير المساعدة القانونية والاضطلاع بحملات التوعية. ونُظمت في ألبانيا دورات تدريبية لموظفي القضاء حول تقنيات التعاون القضائي على مكافحة الجريمة المنظمة. وفي كولومبيا، أجرى المعهد تدريباً حول التعاون القضائي على حماية الضحايا والشهود ومكافحة الجريمة المنظمة. كما نُظمت دورات تدريبية متقدّمة ركّزت على الوقاية من الفساد، مع إيلاء اهتمام خاص لصلاته بالاتجار بالمخدرات والبشر، وقد حضرها قضاة ومدّعون عامون في إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا. ويعمل المعهد حالياً، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إعداد دليل تقني ومجموعة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في بناء القدرات المؤسسية والتشغيلية الضرورية لتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى الحفاظ على ذلك الدليل وتلك المجموعة.<sup>(1)</sup>

١٥ - أما وحدة إدارة الأمن/مكافحة الإرهاب فقد وسعت القطاعات المرتبطة بالأمن خلال الأحداث الكبيرة ومنع الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. والمعهد عضو في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وهو يشارك في قيادة الفرق العاملة المعنية بالتشدد والتطرّف اللذين يؤديان إلى الإرهاب وحماية الأهداف غير المنبئة المستضعفة من هجمات الإرهابيين، وخاصة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقدّم المرصد الدولي الدائم للتدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبيرة، وهو مرصد تابع للمعهد، طائفة من الخدمات، منها المساعدة التقنية وأدوات ابتكارية، إلى مخططي الأمن للأحداث الكبيرة. وقد حثّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٨/٢٠٠٦ الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي تنظم أحداثاً كبيرة في السنوات المقبلة، على تعزيز تعاونها، بما في ذلك في إطار المرصد الدولي الدائم للتدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبيرة. وقدّمت المساعدة التقنية إلى بلدان من بينها الاتحاد الروسي وألمانيا وسنغافورة والصين واليابان والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونفّذ المعهد مشروع "تنسيق برامج البحوث الوطنية بشأن الأمن أثناء الأحداث الكبيرة في أوروبا" الذي يهدف إلى زيادة تنسيق برامج البحوث الوطنية القائمة ووضع استراتيجية مشتركة طويلة الأجل للبحث في مجال الأمن أثناء الأحداث الكبيرة داخل الاتحاد

(1) مرفق قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

الأوروبي. وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية واستعمالها في أغراض إجرامية، ساعد المعهد دولاً في الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين ٣ (ج) و(د) من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بوضع ضوابط حدودية فعّالة ملائمة وبذل جهود في مجال إنفاذ القانون ترمي إلى الكشف عن أنشطة الاتجار غير المشروع بتلك المواد ووضع ضوابط وطنية فعّالة لتصدير هذه الأصناف وشحنها العابر. كما أجرى المعهد بحثاً حول تقاسم المعلومات المرتبطة بالأمن بين الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وخارجه.

١٦- أما وحدة مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم المستجدة، فقد صمّمت ونفذت مشاريع بشأن منع الاتجار بالبشر، مع التركيز بشكل خاص على الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، وأعدت الوحدة مشاريع جديدة تتعلق بجرائم مستجدة من قبيل التزوير والجرائم البيئية وجرائم الفضاء الحاسوبي. وقد نُفذت هذه الأنشطة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلقان. وصمّم المعهد، على وجه الخصوص، اقتراح متابعة يهدف إلى زيادة التقليل من تعريض النساء والأطفال النيجيريين للمتجرين واستشارة الوعي وزيادة القدرات على مكافحة الاتجار. ونُفذ في أوكرانيا وتايلند وكوستاريكا برنامج عمل لمكافحة الاتجار بالقاصرين لأغراض جنسية. وشملت الأنشطة دورات تدريبية وإعداد أدلة تدريبية وتجميع قواعد بيانات وإنشاء مواقع مواضيعية على الإنترنت ونشر المعلومات وتنظيم حملات للوقاية والتوعية. كما نفذ المعهد مشروعين عنوانهما "الاتجار بالبشر وعمليات دعم السلام: برنامج تدريبي لموظفي إنفاذ القانون الدولي قبل نشرهم وأثناء خدمتهم" و"مكافحة الجريمة المنظمة والفساد من خلال تعزيز سيادة القانون في صربيا". وأجرى المعهد أول تقدير لتزوير الأدوية والمنتجات الصناعية التي تشكل خطراً على صحة الناس وسلامتهم.

١٧- وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث والتدريب، نُظمت من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧ دورة دراسية تخصصية في الحقوق في القانون الجنائي الدولي ومنع الجريمة لعدد من خريجي كليات الحقوق. وكان الهدف من هذه الدورة تزويد المشاركين بكفاءات محددة في مجال القانون الجنائي الدولي وبمعرفة متعمّقة بالصكوك الدولية النظرية والعملية من أجل منع الجرائم عبر الوطنية والدولية والأعمال الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها. كما أُجريت عدة مشاريع بحث، منها برنامج القانون الجنائي الدولي الذي يهدف إلى تحسين قدرة السلطات الوطنية على التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم بموجب القانون الدولي. وأجريت بحوث تتعلق بغسل الأموال والجرائم الأصلية التي يقوم عليها في صربيا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف توفير معلومات مناسبة ومحدثة عن تدابير المساعدة التقنية المقترح اتخاذها إزاء ظاهرة غسل الأموال والجرائم الأصلية التي تقوم عليها،

وخاصة الفساد وغيره من الجرائم المالية. كما نفذ المعهد مشروعاً بعنوانه "المشروع الشامل بشأن تعاطي المخدرات" من أجل إدارة مرفق لتبادل المعلومات عن تعاطي المخدرات غير المشروعة وما يتصل به من ظواهر اجتماعية.

١٨- ويتلقى المعهد أموالاً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة من أجل تغطية تكاليف سفر الخبراء المساعدين. وفي عام ٢٠٠٧، عمل خبيران مساعدان في المعهد. ويوفّر المعهد أيضاً تدريباً داخلياً على أساس مخصّص بهدف توفير التدريب الشامل.

## باء- برنامج عمل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٩- تستند استراتيجية المدير لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة وعنوانه "توحيد الأداء" (A/61/583). ويشكّل الناس في هذه الاستراتيجية بؤرة عمل المعهد، وتهدف الاستراتيجية إلى تطوير أفضل الممارسات الناجمة من أجل مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وسوف يركّز المعهد على أنشطة البحوث التطبيقية بغية تعزيز أمن المواطنين وإصلاح نظم العدالة. وسوف يساهم المعهد في خلق إحساس بأهمية الاستعجال في التصدي للجريمة المنظّمة، وذلك من خلال تحسين إبلاغ الناس والمجتمع الدولي بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبّب فيها الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وسوف يسهّل المعهد إقامة شراكات لتقاسم الممارسات الجيدة ولتعزيز المعرفة بالاتجاهات المعهودة وطرائق العمل المتبعة في الجرائم المستجدة. وسوف يواصل المعهد تنفيذ أنشطته الناجحة في مجال التعاون التقني في إطار برنامجه الخاص بالبحوث التطبيقية. كما سيسهّل المعهد البحوث التطبيقية المطلوبة لتسريع تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظّمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب. وتستند استراتيجية المدير إلى برنامج عمل مُحكّم البنية وأهداف شفافة ونتائج قابلة للقياس. وهو موجّه إلى حد كبير نحو التعاون مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ونحو زيادة التبادل مع الخبراء وكبار وقدامى الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفيما بين سلطات الدول وممثلي المجتمع المدني. وسوف يعمل المعهد على زيادة التقارب والثقة بين القطاعات التي لديها احتياجات متباينة وخبراء مختلفون وبالتالي يزيد من فعالية الاستجابة الدولية إلى أقصى حد.

٢٠- وبناءً على طلب مجلس الأمناء، أُعيد صوغ شكل برنامج عمل المعهد وميزانيته المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم عُرضت وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) والنظام المالي

والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7). وتميّز ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بين الموارد العامة الغرض والمساهمات المخصصة الغرض ومصادر دعم البرامج (انظر الجدول). وضماناً لتطبيق التوجيه الإداري ST/AI/286 المتعلق باستخدام عائدات تكاليف دعم البرامج تطبيقاً صحيحاً، يعكف المعهد ومكتب الأمم المتحدة في فيينا على فتح حساب منفصل لتدوين تكاليف دعم البرامج المستلمة والمدفوعة للشركاء الذين يضطلعون بعملية التنفيذ. واعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف يدوّن المعهد الدخل المكتسب في إطار تكاليف دعم البرامج من المساهمات المخصصة الغرض كقائمة منفصلة من الأموال وسيبلغ عن ذلك الدخل. وهذا التدبير يدلّ على إحراز تقدّم نحو تحقيق الشفافية والمساءلة.

### ملخص الموارد المتوقعة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والزيادات المتوقعة في عدد الوظائف

		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
		٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨	عدد الوظائف
		٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨	الفترة
<b>ألف - الأموال العامة الغرض</b>				
الوظائف	٣ ٥٩٧,٣	٤ ١٧٩,٨	١٦	١٨
غير الوظائف	١ ٥٨٧,٥	٢ ٢٥١,٩	-	-
<b>المجموع الفرعي ألف</b>	<b>٥ ١٨٤,٨</b>	<b>٦ ٤٣١,٧</b>	<b>١٦</b>	<b>١٨</b>
<b>باء - الأموال المخصصة الغرض</b>				
الوظائف	-	٣ ٤٩٤,٣	٣	١٤,٩
غير الوظائف	٤ ٧٨٥,٦	٢٠ ٠٢٣,٩	-	-
<b>المجموع الفرعي باء</b>	<b>٤ ٧٨٥,٦</b>	<b>٢٣ ٥١٨,٢</b>	<b>٣</b>	<b>١٤,٩</b>
<b>جيم - أموال تكاليف دعم البرنامج</b>				
الوظائف	-	-	-	-
غير الوظائف	-	٢ ٤١٠,٩	-	-
<b>المجموع الفرعي جيم</b>	<b>-</b>	<b>٢ ٤١٠,٩</b>	<b>-</b>	<b>-</b>
<b>المجموع الكلي (ألف+باء+جيم)</b>	<b>٩ ٩٧٠,٤</b>	<b>٣٢ ٣٦٠,٨</b>	<b>١٩</b>	<b>٣٢,٩</b>

٢١ - فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يتوقع أن يزيد الإنفاق العام الغرض بمبلغ ١,٣ ملايين دولار (٢٤ في المائة) ويتوقع أن يزيد الإنفاق المخصص الغرض وإنفاق تكاليف



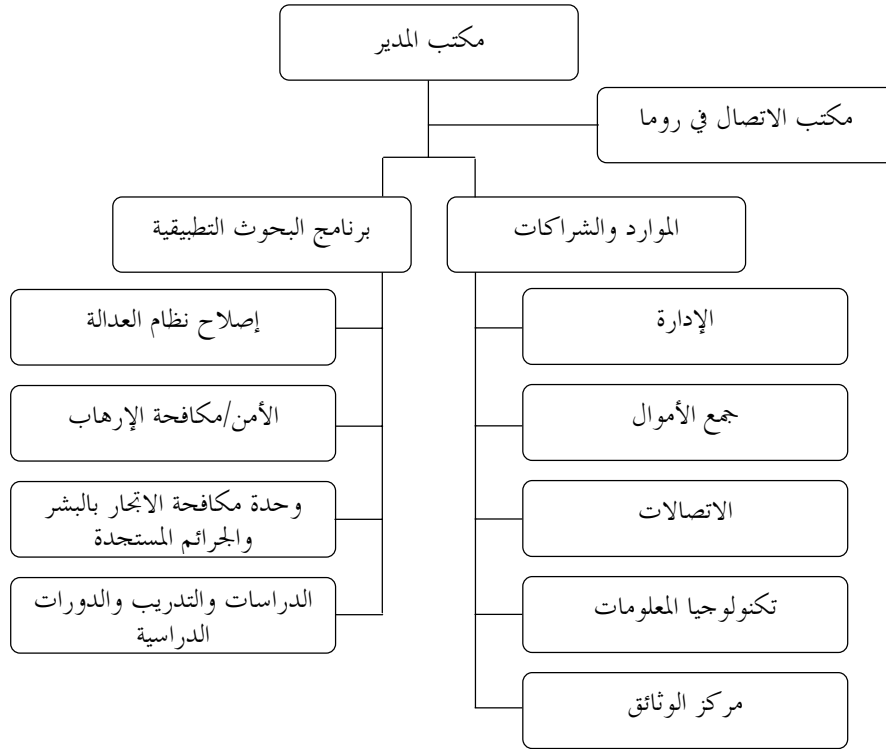
دعم البرامج مجتمعين بمبلغ ٢١,١ مليون دولار (٤٩١ في المائة). وتعكس الزيادة المتوقعة في الأموال العامة الغرض أعلى مستوى متوقع للإنفاق، وهي زيادة يمكن تدبرها نظراً إلى المستوى العالي من الرصيد المتوقّر. وتعكس الزيادة المتوقعة في الأموال المخصّصة الغرض أعلى مستوى متوقع للإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حال إنجاز جميع المشاريع المتوقعة.

٢٢- واقترح هيكل تنظيمي جديد، يتضمّن المواضيع والألويات الاستراتيجية المستجدة ويأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توزيع الموظفين بشكل مناسب. ووفقاً لنسق جديد ومن التغييرات الرئيسية إعادة تصنيف منصب نائب المدير العام من رتبة ر-٦ (L.6) إلى رتبة ر-٥ (L.5) وإعادة تصنيف وظيفة مدير المشروع من رتبة ر-٤ (L.4) إلى رتبة ر-٥ (L.5) لاستحداث وظيفتين جديدتين برتبة ر-٥ (L.5) على رأس فرعي المعهد، وهما برنامج البحوث التطبيقية، وبرنامج الموارد والشراكات.

### جيم- الهيكل التنظيمي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٣- سوف يتضمّن برنامج الموارد والشراكات خدمات إدارية وخدمات دعم من قبيل تكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية والموارد المالية/البشرية ومركز الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، سوف يشمل البرنامج قسماً يعنى بجمع الأموال وقسماً للاتصالات، سيتم تعزيزهما (انظر الشكل). وسوف يكون على رأس برنامج الموارد والشراكات موظف برتبة ر-٥ (L.5) يشرف على خدمات الدعم ويساهم في جمع الأموال ويشرف على الموظف المسؤول عن جمع الأموال الذي سيُعيّن في وظيفة برتبة ر-٣ (L.3).

## معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة



٢٤- وسيكون زخم الإدارة الرئيسي في فترة السنتين المقبلة موجّها نحو الامتثال الكامل لإجراءات الأمم المتحدة الإدارية وتحسين الفعالية، إلى جانب العمل بنشاط على تنظيم السجلات الإدارية والمالية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٢٥- ومن المتوقع أن يعقد المجلس اجتماعين سنويين عاديين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. سوف تنتهي ولاية السيد بيدرو دافيد والسيد تاكايوكي شيباشي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويزعم المعهد تقديم طلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أوائل عام ٢٠٠٨ لكي يقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمديد ولاية عضوي المجلس المشار إليهما أعلاه (إذا ما أعربا عن رغبتهما في المضي في خدمة المجلس) أو، بدلاً من ذلك، اقتراح أسمي مرشحين لكي يعينهما الأمين العام.

٢٦- وسيحافظ مكتب الاتصال في روما على صلاته بالمؤسسات الموجودة في البلد المضيف، وهو سيواصل أيضاً الترويج لعمل الأمم المتحدة وأهدافها والاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة إلى المناصر والعلاقات العامة، كما إنه سيمضي في توفير المساعدة خلال

الزيارات التي يجريها كبار موظفي الأمم المتحدة وسيواصل صيانة موقعه على الإنترنت ومكتبة المراجع.

٢٧- وسيستمر مركز الوثائق في توسيع مهامه التقليدية وتحسين توافر مجموعة الوثائق والموارد الإعلامية وسبل الحصول عليها حتى تكون في متناول جمهور أوسع. وسوف يعزز المركز شراكاته مع المنظمات الوطنية والدولية وسيقوم بمبادرات جديدة.

٢٨- وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيتم تعزيز أنشطة الاتصال والدعوة إلى المناصرة بهدف إعطاء المعهد المزيد من الموثوقية وإبرازه أكثر للجمهور عامة والأوساط المناهين والتوعوية بالمسائل التي يعمل المعهد على معالجتها. وسوف تقوم استراتيجية المعهد في مجال الاتصال على خلق "علامة مميزة" للمعهد فيما يتعلق بالشكل والمضمون. وسوف تُنظَّم حملات توعية وأحداث كما ستُتاح خدمات جديدة وستُستحدث أدوات إعلامية بشأن الموقع الشبكي، إلى جانب إعداد مواد إعلامية جديدة بالتآزر مع مكتب الاتصال في روما وقسم تكنولوجيا المعلومات ومركز الوثائق.

٢٩- وسوف تشدّد استراتيجية جمع الأموال على الانتقائية التي يمارسها المعهد في أنشطته وخدماته من أجل تجنّب الازدواجية والتداخل مع أنشطة هيئات دولية أخرى وخدماتها، وخاصة من أجل التشديد على هويته وعمله الجوهري في المجالات التي يتميَّز فيها. ويعمل المعهد في مجالات مختارة تتسم فيها كفاءته بطابع ممتاز. ودعماً لحلقة شراكات المعهد الآخذة في التوسع، سيتم النظر في إمكانية إنشاء مكنتي اتصال إضافيين في بروكسل ونيويورك. ومن المزمع تعيين موظف توكل إليه وظيفة جمع الأموال.

٣٠- وسوف تستمر وحدة إصلاح العدالة الجنائية في تنفيذ المشروع من أجل تعزيز حقوق الطفل والشباب في أنغولا والبرنامج الذي يهدف إلى تعزيز قضاء الأحداث في موزامبيق. وسيتم تنفيذ مشروع جديد لمساعدة إثيوبيا في إدارة شؤون العدالة بهدف المساهمة في عملية بناء المؤسسات، وذلك من خلال رفع مستوى المعايير التي ينبغي أن تتوفر في موظفي جهاز العدالة الجنائية. كما وُضع عدد من مقترحات المشاريع الجديدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والجرائم الخطيرة الأخرى ذات الصلة، في مجال قضاء الأحداث فيما يخص المسائل الجنسانية ومنع جنوح الأحداث ضمن مجتمعات المهاجرين والتشجيع على الاندماج.

٣١- وهناك تزايد مستمر في عدد البلدان والمنظمات الدولية التي تتعاون مع المعهد في مجال إدارة الأمن/مكافحة الإرهاب. ومن المزمع تنفيذ الأنشطة التالية في فترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩: المرصد الدولي الدائم للتدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبيرة؛ ونظام لإدارة المعارف بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق أوروبا؛ وتنسيق برامج البحوث الوطنية المعنية بالأمن خلال الأحداث الكبيرة في أوروبا (الاتحاد الأوروبي - مشروع الأنشطة الأمنية)؛ والمرحلة الثانية من عملية تنسيق برامج وسياسات البحوث الوطنية المتعلقة بالأمن خلال الأحداث الكبيرة في أوروبا (الاتحاد الأوروبي - مشروع الأنشطة الأمنية، المرحلة الثانية)؛ وتخفيف التشدد المؤدي إلى الإرهاب؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص لحماية الأهداف غير المنيعة؛ ودراسة الخبرات والقدرات الأوروبية من أجل حماية الأحداث الكبيرة من الهجمات الإرهابية؛ ومشروع "جانوس" الذي يهدف إلى إعداد ونشر نظام متكامل لإدارة الحدود خاص بالاتحاد الأوروبي؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص حول التدابير الأمنية؛ وبرنامج تميّز بعنوان "التحديات والتغيير".

٣٢- وتزعم وحدة مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم المستجدة وضع عدة مشاريع من شأنها أن تؤدي إلى بحوث عملية المنحى بشأن طرائق التدخل الناجحة في مجالات محددة تثير شواغل وهي: منع الاتجار بالنساء والمراهقين من النيجر إلى إيطاليا؛ وبرنامج لمكافحة الاتجار بالقصر في أمريكا الوسطى؛ وبناء القدرات المؤسسية لمكافحة الاتجار بالقصر في أمريكا اللاتينية؛ وإعداد دليل تدريبي لموظفي إنفاذ القانون الدولي في سياق الاتجار بالبشر وعمليات دعم السلام؛ وبرنامج حول التجارة غير المشروعة في الملكية الثقافية والأعمال الفنية المسروقة؛ وإنشاء مرصد دائم في جنوب شرق أوروبا بشأن الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد من خلال تعزيز سيادة القانون في يوغسلافيا السابقة؛ وفي سياق الجريمة البيئية والمنظمات الإجرامية، مشروع حول مبادرة جديدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة؛ وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ونشرها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ذات الصلة بأعمال التزوير والقرصنة في أوروبا؛ ومشروع لتحديد ملامح قرصنة الحاسوب؛ ومشروع حول الرقابة الإشرافية وأمن الحصول على البيانات؛ والتدريب على التحليل الجنائية وتقنيات التحقيق بواسطة الحاسوب لصالح أجهزة إنفاذ القانون في البلدان النامية.

٣٣- ومن شأن وحدة الدراسات والتدريب والدورات الدراسية أن تعزز أنشطة المعهد في مجالات التدريب والبحوث التطبيقية ما بعد التخرج. وتزعم الوحدة، على وجه الخصوص، تصميم وتنفيذ برامج الماجستير وأنشطة البحوث التطبيقية في مجالات القانون الجنائي الدولي والوقاية من تعاطي المخدرات والقواعد الأخلاقية عند القيام بتجارب سريرية.

وإلى جانب اقتراح بحوث جديدة، سيتواصل تنفيذ مشروع بحوث استهلا في فترة السنتين السابقة، وهما: المشروع الشامل لتعاطي المخدرات والبرنامج المعني بالقانون الجنائي الدولي. كما سيتم وضع مشروع بحث جديد بشأن القواعد الأخلاقية عند القيام بتجارب سريرية.

٣٤- وفيما يتعلق بالتدريب، سينضم خبير معاون واحد إلى المعهد في عام ٢٠٠٨، وذلك بتمويل من حكومة إيطاليا. وسوف يزيد المعهد في عدد البلدان الممولة لصغار موظفيها من الفئة الفنية وسوف يستمر في قبول المتدربين من كل أرجاء العالم.

---